الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤ م وإقتراح إطار لترشيده

رسالة مقدمة من الطالب

أنور رجب محمد عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة (اقتصاد) ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٨٩

ماجستير في الاقتصاد ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ٢٠٠٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة علي الرسالة

الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري
خلال الفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤ م وإقتراح إطار لترشيده

رسالة مقدمة من الطالب

أنور رجب محمد عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة (اقتصاد) ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٨٩

ماجستير في الاقتصاد ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ٢٠٠٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: **التوقيع**

١- ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة السابق

جامعة عين شمس

٢- ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة السابق

جامعة عين شمس

٣- ا.د/محمد عبد العزيز خليفة

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة ـــ كلية التجارة

جامعة عين شمس

٤- ا.د/أحمد السيد عبد اللطيف

أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية عين شمس

٢٠١٨

الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري
خلال الفترة من ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٤ م وإقتراح إطار لترشيده

رسالة مقدمة من الطالب

أنور رجب محمد عبد الرحمن

بكالوريوس تجارة (اقتصاد) ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٨٩

ماجستير في الاقتصاد ـ كلية التجارة ـ جامعة الأزهر ـ ٢٠٠٦

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/طارق عبد العال حماد

أستاذ المحاسبة والمراجعة وعميد كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون المجتمع والبيئة

جامعة عين شمس

٣– د./إبراهيم نصار سالمان (متوفي)

أستاذ الاقتصاد المساعد ـ كلية التجارة

جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ موافقة الجامعة / /٢٠١٨

٢٠١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تبارك وتعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾

صدق الله العظيم

[سورة الفرقان، الآية ٦٧]

وعملًا بقوله:

عن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله:

[لا تُسرفوا في الماء حتى ولو كُنتم على نهرٍ جار]

صدق رسول الله

[رواه الإمام أحمد وابن ماجة – برقم ٤١٩]

الإهـــداء

إلـــى أمـــي الغاليـــة ... أمـد الله فـي عمرهـا بالصـحة والعافيـة.

إلـــى روح أبـــــــي ... – رحمـــه الله – وأدخلـــه فســيح جناتـــه.

إلـى زوجتـي وبنـاتـي (أميرة وآية) خير البشر وتحملوا معي التعب والسهر.

إلـــــى إخـــــواني وأخواتـــــي وأسرتـــــي ... محبـــة ووفـــاء.

أهـدي ثـواب هـذا العـمـل الـمتواضـع لـهـم جـمـيعـاً ،،،

الـبـاحـث

بسم الله الرحمن الرحيم

الـشُكـر والـتـقديـر

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل، الآية ١٩] ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [سورة إبراهيم، الآية ٧].

لذا فأول من يجب شكره هو المولى عز وجل الذي منَّ علي بعلمه وفضله الذي لا يحصى ولا يعد. وعملًا بقوله ﷺ [من لا يشكر الناس لا يشكره الله] (سنن الترمذي، كتب البر والصلة، باب جاء في الشكر لمن أحسن إليك، برقم: ١٩٥٤).

- يسعدني ويشرفني في هذا المقام، أن أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي **لأستاذي الفاضل، الذي تتلمذت على يده السيد الأستاذ الدكتور/ طارق عبد العال حماد**، أستاذ المحاسبة وعميد كلية التجارة – جامعة عين شمس الأسبق. على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات علمية قيمة وبناءة في إتمام هذا البحث، فلا أملك سوى الدعاء بأن يعزه الله ويبارك في عمره وفي رزيته ويمتعه بالصحة والعافية.
- كما يسعدني ويشرفني في هذا المقام، بأن اتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني، ووافر تقديري واحترامي **لأستاذي الفاضل العلامة الدكتور/ أحمد فؤاد مندور**، أستاذ الاقتصاد – ووكيل كلية التجارة لشئون المجتمع والبيئة، جامعة عين شمس الأسبق. على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما تفضل ببذله من وقت وجهد في سبيل إتمام هذه الرسالة، على ما قدمه للباحث من توجيهات علمية قيمة كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا البحث، فلا أملك سوى الدعاء بأن يعزه الله ويبارك في عمره وفي ذريته ويمتعه بالصحة والعافية..
- **ومن دواعي سروري أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى:**
الأستاذ الدكتور/ محمد عبد العزيز خيلفة – وكيل كلية التجارة السابق ورئيس قسم المحاسبة بكلية تجارة – جامعة عين شمس على تفضله بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فالله ما أجزيه عني خير الجزاء.
وأيضًا نتقدم بخالص والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ أحمد السيد عبد اللطيف أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية عين شمس** على تفضله بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، فالله ما أجزيه عني خير الجزاء.
- كما أتقدم بالشكر لجميع **أعضاء اللجنة الموقرة** لقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى الجهد المبذول في الاطلاع والمناقشة.
- وأتقدم بالشكر والتقدير **لجميع الأخوة المختصين** بمكتبات كلية التجارة، جامعة عين شمس، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، والقائمين على مكتبة معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، وجمعية الاقتصاد السياسي، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ومكتبة جريدة الأهرام، يجزي الله الجميع خير الجزاء.
- كما أتقدم بخالص **الشكر إلى مكتب الأصدقاء للكمبيوتر إلى المهندس: أيمن دياب / والمهندس: محمد عبدالعزيز عون؛ فلهم مني كل الشكر.**

والحمد لله رب العالمين،،

الـبـاحـث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ واقتراح اطار لترشيده ، وتوضح الدراسة بأن مشكلة دعم الطاقة في مصر من أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وباعتبارها قضية غير واضحة المعالم، وتتلخص أبعادها في تزايد الاحتياجات الاستهلاكية والضغوط السكانية من ناحية، مع موارد اقتصادية محدودة من ناحية أخرى، حيث تعددت آثارها السلبية على كافة الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك المخاطر التي تتعرض لها الموازنة العامة وميزان المدفوعات، نتيجة تزايد الانفاق الحكومي على دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، ويأتي ذلك على حساب مجالات عديدة كالتعليم والصحة .

وتضع الدراسة إطار مقترح يساهم في اصلاح دعم الطاقة في الاقتصاد المصري، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال إصلاح الدعم، ومحاولة تطبيق الجوانب الناجحة من عملية الإصلاح.

وتوصلت الدراسة الى عرض رؤية لترشيد دعم الطاقة، دون اضافة أي أعباء على الموطنين خاصة الفقراء، وان يتم استخدام الوفورات الناجمة عن زيادة اسعار الطاقة، في تمويل سياسات تعمل على تخفيف حدة الاثار السلبية المتوقعة على الفقراء ومحدود الدخل. والدليل على ذلك من قوله تبارك و تعالى :﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية : ٦٧].وعملًا بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تسرفوا في الماء حتي لو كنتم علي نه جار) رواه الإمام أحمد وبن ماجة رقم (٤١٦).

وتوضح الدراسة العديد من ا لجوانب السلبية لمشكلة دعم الطاقة في مصر، من **خلال بعض النتائج التي تم التوصل اليها بالدراسة ونذكر منها :**

أولاً: بالنسبة للموازنة العامة للدولة: توجد علاقة طردية بين زيادة قيمة دعم الطاقة، و بين زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، فقد بلغ قيمة العجز نتيجة زيادة مخصصات دعم الطاقة من ٤٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٧١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ٦٤% ونفس العام تتحمل الموازنة العامة ما قيمة١١,٢مليار جنيه عبء صافى بسبب فاتورة دعم الطاقة، وشهد العجز المالي الكلي للموازنة العامة من ٥٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى ٦١,١ مليار جنيه ٢٠٠٨/٢٠٠٧بنسبة عجز١١,٧%، بينما كان العجز الكلي حسب بيان الموازنة العامة، وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وصل ٦,٨% (وتُعد من أعلى المعدلات العالمية) .

ثانيًا: أما ميزان المدفوعات: توجد علاقة طردية بين زيادة الواردات، وبين تفاقم مشكله دعم الطاقة، الذي شجع علي الإسراف في الاستهلاك المحلي من كافة منتجات الطاقة، مما أدي الي زيادة حجم الواردات من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٤) حيث بلغ قيمة عجز الميزان التجاري البترولي من٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، الي ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بنسبة ١١٨%، مما يبرر الاتجاه نحو ترشيد دعم الطاقة في مصر.

والأدوات المستخدمة في الدراسة نظرًا لاعتمادها علي الأسلوب الاستقرائي، والرجوع الى البيانات والمعلومات والاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة، والاعتماد على التقارير المختلفة، فقد حصلت الدراسة على البيانات الخاصة (لدعم الطاقة) من التقارير السنوية للهيئة المصرية العامة للبترول، أما البيانات الخاصة (بمتغيرات الاقتصاد الكلي) تم الحصول عليه من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (والبيانات الدولية). فتم الحصول من بيانات صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني.

وتطرح الدراسة مجموعة من التوصيات لتعظيم الاستفادة من ترشيد دعم الطاقة وتخفيف حدة الاثار السلبية التي تنجم عن الاصلاح نذكر منها :

١. يوصي الباحث بقيام الحكومة المصرية بأنشاء جهاز يتولى تحصيل أموال (زكاة المال)، والتي تقدر ب ٧٥ مليار جنيه سنويًا، من عائد الودائع الا سلامية في البنوك المصرية، بقيمه ٢,٩ بليون جنيه، و توجيه هذا العائد الى الجانب الاجتماعي، أو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
٢. يوصي الباحث بقيام الحكومة المصرية بحملة اعلامية عبر وسائل الاعلام المصري، لتوضيح اوجه الاستفادة التي تعود على المواطن من وراء ا صلاح أو ترشيد دعم في مصر .

ملخص الرسالة

تناول موضوع البحث الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ واقتراح إطار لترشيده، وبدراسة هذه المشكلة وباعتبارها مشكلة من أكبر المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري، حيث أنها تمس معيشة الملايين من أفراد الشعب المصري، وتتلخص مشكلة الدعم في تزايد الاحتياجات الاستهلاكية وضغوط السكان من ناحية، مع موارد اقتصادية محدودة من ناحية أخرى.

ومن هنا جاءت أهمية دراسة مشكلة الدعم وما ينتج عنه من آثار سلبية على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

ولتحليل الاثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري قد تم معالجة موضوع الدراسة من خلال خمسة فصول كما هي على النحو التالي :

الفصل الأول: وهو بعنوان: "الإطار النظري حول علم البيئة ودعم الطاقة ".

وتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بعنوان: "الإطار النظري حول علم البيئة".

وتناول هذا المبحث المفاهيم المختلفة لعلم البيئة، وكيفية حمايتها من التلوث حيث أن قضية تلوث البيئة من أهم الموضوعات التي تشغل فكر العالم في القرن الحادي والعشرين، مما له من أبعاد صحية تتمثل في وجود الملوثات بأنواعها المختلفة ،لأن من حق الإنسان أن يعيش في بيئة سليمة ونظيفة، ومصر كبقية دول العالم اتجهت نحو الصناعة دون دراسة الآثار السلبية على البيئة المصرية ،وذلك نتيجة الاستخدام الكثيف للطاقة بالإضافة إلى الأنواع العديدة لمصادر التلوث وكيف يمكن التحكم في هذه المصادر.

المبحث الثاني: بعنوان: "انعكاسات دعم الطاقة على البيئة المصرية ".

وتناول هذا المبحث أوجه القصور والآثار السلبية لدعم الطاقة على النواحي البيئية نتيجة الإسراف في استخدام منتجات الطاقة وآثارها على التلوث البيئي، وما هي الأسباب التي تؤدي إلى هذا الخلل الذي يضر بصحة الإنسان والحيوان والنبات وكافة الكائنات الحية.

الفصل الثاني: وهو بعنوان: "الإطار النظري حول دعم الطاقة ومصادرها:

وتم تناول الفصل من خلال ثلاث مباحث وهى:

المبحث الأول: بعنوان: "الإطار النظري حول دعم الطاقة في مصر".

وتناول المبحث المفاهيم المختلفة للدعم في إطار المالية العامة ووفقًا للمنظمات الدولية بالإضافة إلى تعريف دعم الطاقة وفقًا للوكالة الدولية للطاقة ومنظمة التعاون الاقتصادي وكليهما واحد، وكما وجد أن تعريف الوكالة الدولية هو التعريف التي تستخدمه وزارة المالية في مصر بالإضافة إلى التقسيمات المختلفة للدعم وأنواعه وأهدافه ومصادر تمويله، بالإضافة إلى معاييره وضوابطه وشروط نجاحه التي تتمثل في توزيع الدخل.

المبحث الثاني: بعنوان: "مصادر الطاقة المتاحة في مصر وأسباب دعم الطاقة".

حيث تم تقسيم مصادر الطاقة المتاحة إلى نوعين (متجددة وغير متجددة) بالإضافة للأسباب الرئيسية لأزمة الطاقة في مصر وخاصة بعد ٢٥ يناير، حيث هناك العديد من الأسباب، نذكر منها زيادة معدل الاستهلاك، وانخفاض الإنتاج، وعدم إتباع سياسات الترشيد.

بالإضافة إلى بعض المحاور الرئيسية لمعالجة مشاكل الطاقة حاليًا، والتي كان من أهمها زيادة أسعار المنتجات البترولية تدريجيًا ، والتوصية بقيام حملة قومية لترشيد الاستهلاك، وبالإضافة أيضًا إلى تقييم الدعم وعدم تحقيق الجدوى الاقتصادية لكافة مشروعات الطاقة، وعدم تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في مصر.

الفصل الثالث: وهو بعنوان: "مراحل تطور سياسة الدعم في مصر".

وتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بعنوان: "نبذة تاريخية عن سياسة الدعم في مصر. وذلك من خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى التي كانت تغطي الفترة من ١٩١٤-١٩٤٠، والمرحلة الأخيرة من ٢٠٠٠-٢٠١٤ والبداية الحقيقية للدعم عام ١٩٣٦ حينما قامت الحكومة المصرية بفتح اعتمادات في الموازنة العامة ، لتحسين حالة رغيف الخبز وخفض سعره.

المبحث الثاني: بعنوان: "دراسة هيكل الدعم في مصر" (٢٠٠٤ – ٢٠١٤).

وقد تم تقسيم الدعم في مصر إلى مرحلتين: المرحلة الأولى ما قبل ٢٠٠٥ والتي كان يتم تقسيم الدعم فيها إلى مباشر وغير مباشر ويشمل الكهرباء.

المرحلة الثانية: هي منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ بدأت مع تبني الحكومة معيار جديد لتصنيف الموازنة العامة في الدولة وظهر بند جديد للدعم، لم يكن موجودًا من قبل مثل بند دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي ،حيث كانت الدولة تتحمل عبء الدعم بشكل مستتر دون أن يظهر في الموازنة العامة.

المبحث الثالث: بعنوان: "تطور دعم الطاقة في مصر".

والتي بدأت فيه موازنة عام ٢٠٠٥ وظهر قيمة لدعم المنتجات البترولية والغاز والكهرباء بمبلغ ٤١ مليار جنيه، ثم أخذ هذا المبلغ في التزايد حتى تجاوز قيمة ٩٠ مليار جنيه عام ٢٠١٠ ويتمثل دعم الطاقة في قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع منتجات الطاقة بأسعار تقل عن تكلفة توفرها في السوق المحلية عن طريق الإنتاج والاستيراد من الخارج.

الفصل الرابع: وهو بعنوان: "دراسة الانعكاسات السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤".

وتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بعنوان: "الآثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاجتماعية :

وقد عرض المبحث أهم الانعكاسات التي تظهر من الآثار السلبية لدعم الطاقة، من حيث عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدعم بين مختلف الطبقات، بالإضافة إلى عدم وصول الدعم إلى مستحقيه ، وانتشار الفساد مما يعوق حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتتحقق العدالة الاجتماعية عندما يحصل الفرد على دخل بمقدار يسمح له بإشباع حاجته الأساسية ، وهو ما لم تحققه سياسة دعم الطاقة الحالية في مصر.

أما العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي الذي يعتبرونها بأنها هي غاية النشاط، ومنها العديد من الأسس العقائدية والتشريعية والدليل على ذلك في قوله تعالى :﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ وقوله صلَّ الله عليه وسلم: [الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار] والمقصود بالنار هي كافة منتجات الطاقة.

المبحث الثاني: بعنوان: "الآثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاقتصادية:

وقد تناول هذا المبحث بعض الآثار السلبية للدعم وأوجه القصور التي يعاني منها الاقتصاد المصري، حيث يؤدي دعم الطاقة إلى العديد من المساوئ الاقتصادية، منها على نطاق واسع من انخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد والإسراف في استهلاك الطاقة وانعدام الحوافز المشجعة للاستثمار وازدواجية الاسعار، وأثر الدعم على انخفاض معدل الاستثمار وجهود التنمية.

بالإضافة الى الاثار السلبية لدعم الطاقة نتيجة تقديم الدعم الى ا لصناعات كثيفة الطاقة. مثل صناعة الأسمنت وغيرها من الصناعات التي تؤثر على البيئة وتعمل على زيادة مخاطر التلوث.

المبحث الثالث: بعنوان: "الآثار السليبة لدعم الطاقة على متغيرات الاقتصادي الكلي.

ويتناول هذا المبحث توضيح العلاقة بين الدعم وكيف يساهم دعم الطاقة بنسبة كبيرة في عجز الموازنة العامة، كما يتسبب في عدد كثير من المخاطر على الاقتصاد المصري، منها مزاحمة تمويل الاستثمار والانفاق على التنمية البشرية، يساعد في عدم وصوله إلى مستحقيه، ويشجع على الاستهلاك من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنسبة كبيرة، حيث أن زيادة والمخصصات المالية للدعم من ٢١,٧ مليار جنيه في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ الى نحو ١٢٦,٩ مليار جنيه، عام ٢٠١٤/٢٠١٣ فقد أدى ذلك إلى زياد عجز الموازن العامة للدولة، وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية ، وتضاعفت قيمة الإنفاق على دعم الطاقة حيث انه يتجاوز قيمة ما ينفق على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بالإضافة أيضًا إلى الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات حيث زاد العجز من٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الى ١٢,٤ مليار دولار عام٢٠٠٨/٢٠٠٧، ويؤدي ذلك إلى استمرار أزمة عجز ميزان المدفوعات، وخلل أو عجز الميزان البترولي ، وما يهمنا هو موقف الميزان التجاري، حيث يعتبر جزء في ميزان المدفوعات ، ويرجع ذلك إلى تزايد الواردات بالإضافة إلى أثر دعم الطاقة على مؤشرات الاقتصاد الكلي (صادرات وواردات بترولية فقط).

<u>الفصل الخامس</u>: وهو بعنوان: "الإطار المقترح لترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري في ضوء الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية".

وتم تناوله من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: بعنوان: "السياسات والإجراءات الحكومية في ترشيد دعم الطاقة في مصر "

وقد تناول هذا المبحث عرض السياسات والإجراءات الحكومية لترشيد دعم الطاقة، حيث شمل زيادة أسعار الطاقة منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٨-٢٠١٢-٢٠١٤ وأكدت الحكومة على الخطة الخمسية لترشيد الدعم، والتي كانت منذ عام ٢٠٠٧-٢٠١٢ بالإضافة إلى منظومة الكارت الذكي لصرف منتجات الطاقة والذي لم يُفعل حتى الآن، وخطة الحكومة لترشيد الدعم، وبدء مرحلة الإصلاح السعري، ومن ثم الآثار الناجمة عن ترشيد الدعم وطرق علاجها، والقيام بعدد من الخطوات للتخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن زيادة الأسعار، ونجد من أهم البرامج الاجتماعية التي تم استفادتها من هذا الوفر المالي نتيجة الاصلاح هو الضمان الاجتماعي ، فقد ادى ذلك الى زيادة المعاشات من ٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٤ إلى ١٠,٧ مليار جنيه في عام -٢٠١٥، وظهر ذلك واضحًا في زيادة الإنفاق على تحسين مستوي الصحة والتعليم.

المبحث الثاني: بعنوان: التجارب الدولية وتوصيات صندوق النقد نحو ترشيد دعم الطاقة في مصر".

وتأتي أهمية هذا المبحث في دراسة التجارب الدولية مع توصيات صندوق النقد الدولي، ومحاولة طرح الدروس المستفادة من هذه التجارب، ومعرفة إيجابياتها وسلبيتها كمحاولة لتطبيق الجوانب الناجحة من تجارب هذه الدول في مجال ترشيد دعم الطاقة.

المبحث الثالث: بعنوان: "الإطار المقترح لترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري".

وأخيرًا بالمبحث الثالث محاولة طرح إطار مقترح لترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري بدايةً من الحصول على التأييد الشعبي، وانتهاء بوضع اطار مقترح لترشيد الدعم، حيث أنه يكون أكثر كفاءة في تحقيق العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، لترشيد دعم الطاقة في مصر وذلك من وجود مصدر لتمويل نفقات الدعم، عن طريق زكاة المال، والتي تقدر بنحو ٧٥ مليار جنيه سنويا يمكن من خلالها تمويل البرامج الاجتماعية أو الموازنة العامة للدولة، وإن الترشيد في المنهج الإسلامي لا يعني التقليل أو الإلغاء، كما هو في الاقتصاد الوضعي، بل الترشيد في نظام الاقتصاد الإسلامي هو حسن التعامل مع الأموال كسبًا وإنفاقًا ،حيث يقول الله تبارك وتعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ صدق الله العظيم. (.سورة الفرقان الاية٦٧)

أهم النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة

من تحليل معظم الجوانب المتعلقة بقضية دعم الطاقة في مصر ومحاولة تقيمها نستخلص بعض النتائج التالية:

(١) ليس هناك تعريف موحد متفق عليه للدعم، بل هناك مفاهيم متعددة، ولكن الاختلاف في التعريف يعد اختلاف تنوعي وليس اختلاف تضاد، حيث يلاحظ من التعريفات المتعددة للدعم أنها تدور في اطار واحد، يتمثل في تقديم الاعانة.

(٢) على الرغم من فوائد سياسة الدعم الا انها تتسم بالعديد من المشكلات والعيوب ، ومن أهمها عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية ، وسوء تخصيص الموارد.

(٣) لا يمكن تحميل دعم الطاقة المسئولية الكاملة عن عجز ميزان المدفوعات المصري خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٤- ٢٠١٤، وذلك نظراً لان الواردات من السلع الوسيطية استحوذت على نسبة كبيرة من اجمالي نسبة الواردات، حيث يقدر قيمة عجز الميزان التجاري البترولي المصري عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بقيمة ٤,٢ مليار دولار.

(٤) علاج مشكلة الدعم في مصر لا يمكن ان يتم بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الاخرى، مثل الزيادة السكانية التي وصلت الى ١٠٠مليون نسمة، ومشكلة البطالة اكثر من١٢,٦% بما يوازى ٣,٥مليون عاطل ٢٠١٦/٢٠١٧، وقصور الانتاج المحلي وبطء معدلات الانتاج السلعي، والتضخم التي وصل٣٠%عام٢٠١٧، وزيادة الواردات، وعدم ترشيد الاستهلاك.

(٥) وجود السبب الرئيسي وراء مشكلة الدعم في مصر هو غياب الرقابة الصارمة على الجهات الحكومية، وتفشى ظاهرة الفساد في المجتمع المصري.

(٦) يعد المنهج الاسلامي لضبط وترشيد نفقات الدعم، من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها علاج الاثار السلبية لدعم الطاقة في مصر،. حيث يقدر حصيلة أموال الزكاة بنحو ٧٥ مليار جنيه سنويًا عام ٢٠١٧، يمكن من خلالها تمويل البرامج الاجتماعية أو الموازنة العامة للدولة، وهذا خلاف المصادر الاخرى للذكاة، ويقول الله تبارك وتعالي ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية ٦٧:].

ثانيا : التوصيات:

بعد تحليل معظم الجوانب المتعلقة بمشكلة الدعم في مصر، ومحاولة تقيمها، نطرح بعض التوصيات ، لتعظيم الاستفادة من ترشيد دعم الطاقة، وتخفيف حدة الاثار السلبية والمشاكل التي تنجم عن السياسة الحالية للدعم، **وذلك على النحو التالي:**

١. يوصي الباحث بتكوين قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وتفصيلية عن توزع الدخل في مصر لإمكانية تحديد المستحقين للدعم بطريقة عادلة.
٢. القيام بحملة اعلامية من خلال وسائل الاعلام لإبراز اصلاح وترشيد دعم الطاقة في مصر.
٣. تطوير استخدام البطاقة الذكية المستخدمة لتوفير دعم الطاقة اللازم للأسر المحتاجة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في اصلاح نظام دعم الطاقة ، يمكن ان تحل البطاقة الذكية محل بطاقة الرقم القومي.
٤. توجيه جزء من الوفر الناجم عن ترشيد دعم الطاقة الى برنامج المدفوعات النقدية ، ومنها الزيادة الكبيرة في قيمة المعاشات من ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ الى ١٠,٧مليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥بنسبةزيادة قدرها١١٤%،وتضاعف عدد المستفيدين من١,٥مليون اسرة الى٢,٣مليون اسرة في مصر.
٥. توصي الدراسة ايضا بقيام الحكومة المصرية بشفافية المعلومات الشعب المصري عن تكاليف الوضع الحالي لدعم تلك المنتجات، واوجه الاستفادة المتعددة التي سيجنيها المواطن المصري والاقتصاد المصري على حد سواء، من الغاء الدعم لا سيما في مجالي تطوير التعليم وتحسين الرعاية الصحية.
٦. انشاء لجنة وزارية لمتابعة ملف اصلاح وترشيد دعم الطاقة من المنتجات البترولية والغاز

فـهـرس الـمحـتويـات

الموضوع	رقم الصفحة
الإطـار الـعـام للـدراسـة	
– المقدمة	١
– مشكلة الدراسة	٢
– تساؤلات الدراسة	٣
– الدراسات السابقة	٣
– فروض الدراسة	٨
– أهمية الدراسة	٩
– أهداف الدراسة	٩
– حدود الدراسة	٩
– الأدوات المستخدمة في الدراسة	١٠
– منهج الدراسة	١٠
– خطة الدراسة	١١
الفصل الأول: الإطار النظري حول علم البيئة ودعم الطاقة في مصر	١٢
المبحث الأول: الإطار النظري حول علم البيئة في مصر	١٣
– المطلب الأول: مفهوم البيئة ومفهوم التلوث البيئي	١٤
– المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي ومصادره وآثاره	١٨
– المطلب الثالث: مفهوم حماية البيئة وكيفية الحد من التلوث البيئي	٢٤
المبحث الثاني: انعكاسات دعم الطاقة على البيئة	٢٨
– المطلب الأول: الانعكاسات السلبية لدعم الطاقة على البيئة وكيفية السيطرة على التلوث	٢٨
الفصل الثاني: الإطار النظري حول الدعم ومصادر الطاقة في مصر	٣٣
المبحث الأول: الإطار النظري حول دعم الطاقة في مصر	٣٤
– المطلب الأول: المفاهيم الأساسية للدعم وأشكاله المختلفة	٣٥
– المطلب الثاني: تقسيمات الدعم (الأنواع – الأهداف – مصادر التمويل)	٣٨
– المطلب الثالث: معيار الدعم وضوابطه وشروطه وعوامل نجاحه	٣٨
المبحث الثاني: مصادر الطاقة المتاحة في مصر وأسباب دعم الطاقة	٥١
– المطلب الأول: مصادر الطاقة المتاحة في مصر والأسباب الرئيسية للأزمة	٥١
– المطلب الثاني: الأسباب المنطقية لدعم الطاقة في مصر	٥٧
– المطلب الثالث: تقييم سياسة دعم الطاقة البترولية في مصر	٥٩

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث: مراحل تطور سياسة الدعم في مصر	٦١
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن سياسة الدعم في مصر	٦٢
المبحث الثاني: دراسة تطور هيكل الدعم في مصر الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤	٦٩
المبحث الثالث: تطور دعم الطاقة في مصر (الطاقة الكهربائية – والمواد البترولية والغاز الطبيعي)	٧٤
– المطلب الأول: ملامح تطور دعم الطاقة الكهربائية في مصر	٧٥
– المطلب الثاني: تطور دعم الطاقة البترولية والغاز الطبيعي في مصر	٨٠
الفصل الرابع: دراسة الانعكاسات السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤)	٨٨
المبحث الأول: الأثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاجتماعية	٨٩
– المطلب الأول: عدم كفاءة سياسة دعم الطاقة في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدعم	٨٩
– المطلب الثاني: عدم كفاءة سياسة الدعم في الحد من مشكلة الفقر في مصر	٩٤
المبحث الثاني: الأثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاقتصادية في مصر	٩٩
– المطلب الأول: الأثار السلبية لدعم الطاقة على معيار الكفاءة الاقتصادية	٩٩
– المطلب الثاني: الآثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاقتصادية المختلفة	١٠١
– المطلب الثالث: الأثار السلبية لدعم الطاقة الناجمة عن الصناعات كثيفة استخدام الطاقة في مصر (صناعة الاسمنت كنموذج)	١٢٢
المبحث الثالث: الأثار السلبية لدعم الطاقة على متغيرات الاقتصاد الكلي	١٢٧
– المطلب الأول: الأثار السلبية لدعم الطاقة على الموازنة العامة للدولة	١٢٧
– المطلب الثاني: الأثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات المصري	١٣٥
– المطلب الثالث: الأثار السلبية لدعم الطاقة على مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر	١٤١
الفصل الخامس: الإطار المقترح لترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري (في ضوء الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية)	١٤٥
المبحث الأول: السياسات والإجراءات الحكومية لترشيد دعم الطاقة وعلاج آثاره	١٤٦
– المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية في ترشيد عم الطاقة	١٤٦
– المطلب الثاني: الاساليب العلاجية للآثار السلبية الناجمة عن ترشيد دعم الطاقة في مصر	١٥١
المبحث الثاني: حول التجارب الدولية وتوصيات صندوق النقد في اصلاح وترشيد دعم الطاقة في مصر	١٥٧
– المطلب الأول: تجربة إندونيسيا وتركيا في ترشيد دعم الطاقة في مصر	١٥٧
– المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في ترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري	١٦٢